

سلوى بعلبكي

لم يكن مفاجئاً التقرير الذي أصدرته "موديز" للتصنيف الائتماني، وخفضت فيه تصنيف لبنان من Caa1 الى Caa2 مع نظرة مستقبلية سلبية، إذ سبق أن حذرت الوكالة عينها من خفض محتمل لتصنيف لبنان في كانون الثاني الماضي، إثر خفضها لتصنيف لبنان الطويل الأجل للديون من B3 إلى "CAAI". وعزت الوكالة سبب قرارها حينها إلى "الخطر المتزايد لإعادة جدولة الدين، ما قد يشكل تخلفاً عن الدفع"، مركزة على أن الدين العام في لبنان بلغ ذروته بنسبة ١٤١% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أحد أعلى المعدلات على الصعيد العالمي.

وإذا كان بعض المحللين يعتبرون أن "موديز" تسرعت بعض الشيء في خفضها تصنيف لبنان، لا يستغرب البعض الآخر هذا القرار، خصوصاً في ظل المماثلة في تكليف رئيس للحكومة، وتاليا التعجيل في تشكيل حكومة اختصاصيين لإدارة الشؤون المالية والاقتصادية للبلاد في هذه المرحلة الصعبة والدرجة التي تمر بها البلاد.

وجاء هذا الخفض بعد أيام على تقرير لـ"بنك أوف أميركا - ميريل لينش" حذر فيه من تزايد مخاطر الهبوط الصعب في غياب تسوية سياسية يمكن أن تعيد الثقة بالبلاد التي تشهد "احتجاجات العابرة للطوائف وغير مسبوقه جاءت في مرحلة صعبة بالنسبة الى الاقتصاد، بما زاد مخاطر الهبوط الصعب". كذلك خفضت "موديز" الحد الأقصى لسندات الودائع بالعملة الأجنبية طويلة الأجل في لبنان إلى Caa1 و Caa3 على التوالي، إضافة الى سقف السندات والودائع الطويلة الأجل بالعملة المحلية إلى B2، بينما تبقى السندات والودائع القصيرة الأجل بالعملة الأجنبية غير أولية.

ماذا يعني هذا الخفض؟ وما هي المخاطر التي تهدد لبنان؟

ينظر الخبير الاقتصادي كمال حمدان بتشاؤم الى المرحلة المقبلة: "الوضع في لبنان من سيئ الى أسوأ ما لم تتمخض هذه الانتفاضة عن إحداث خرق في النظام السياسي الطائفي، أو المضي قدماً في إحداث خرق ولو بسيطاً حيال المطالب، وخصوصاً ما يتعلق بإستعادة الاموال المنهوبة بما يعطي إشارات للناس والاسواق والدول الخارجية بأن هناك أفقا جديداً لبناء لبنان جديد بعيد عن المحاصصة والفساد". وأكد أن خفض "موديز" لتصنيف لبنان يعني أن ثمة خطراً داهماً يهدد لبنان، وأنه بات قريباً من التصنيف الأكثر سوءاً.

وفي حين يستهزئ البعض بإمكان حدوث تقدم في ملف استعادة الاموال المنهوبة، يؤكد حمدان أن "هذا المطلوب ليس مطلباً في الهواء، بل دليل أن البرازيل استطاعت أن تحصل على تفويض قانوني وتشريعي لفتح كل الحسابات السرية في سويسرا، والامثلة على ذلك كثيرة من دول العالم، ومنها استعادة أموال الرئيس النيجيري ساني أبانتشا وتجميد أرصدة لزعماء عرب إثر الربيع العربي". وفي رأيه، "يمكن أن نبدأ باستعادة الاموال المنهوبة أقله من داخل لبنان حيث الملفات متراكمة في النيابة العامة المالية، وتلك المتعلقة بالقروض التي منحت خارج الشروط الطبيعية أو ملف الهبات التي وصلت الى مؤسسات عامة دون المرور بمجلس الوزراء. هناك أمور ملموسة يمكن البدء منها. أما الاموال التي خرجت من لبنان، فإنه يمكن لاحقاً وبعد استقامة الوضع السياسي أن نصل الى مرحلة نحصل فيها على تفويض شعبي وقانوني لملاحقتها". ولم ينس حمدان الإشارة الى "التوظيفات العشوائية في إطار المحاصصة، حيث انتفخ حجم الدولة نحو ٥ مرات، فيما لا تزال الخدمات بالنوعية عينها أو حتى أقل".

وإذ لم يشأ تقدير الاموال المنهوبة، قال حمدان: "ما أعرفه أننا صرفنا نحو ٢٤٠ مليار دولار خلال ربع قرن، وعلى اللبنانيين تقدير ما نهب". وبالعودة الى تقرير "موديز"، فقد اعتبر أن تراجع التصنيف الى Caa2 يعكس الاحتمالية المتزايدة لإعادة جدولة الديون أو ممارسة إدارة المسؤولية الأخرى التي قد تشكل تقصيراً بموجب تعريف موديز منذ فتح المراجعة لخفض تصنيف Caa1 في بداية تشرين الأول، مشيرة الى أن "الاحتجاجات الاجتماعية الواسعة النطاق واستقالة الحكومة وفقدان ثقة المستثمرين، أدت إلى تفويض نموذج التمويل التقليدي للبنان على أساس تدفقات رأس المال ونمو الودائع المصرفية، مما يهدد استمرارية ربط الاستقرار واستقرار الاقتصاد الكلي".

وإذ لفتت الى أن "فترة المراجعة ستسمح للوكالة بتقييم احتمالية سيناريو إعادة هيكلة الديون الذي قد يؤدي الى خسائر للمستثمرين من القطاع الخاص أكبر مما يتماشى مع تصنيف Caa2"، قالت الوكالة إن "هذا الخفض يعكس تزايد احتمالات حصول إعادة جدولة للدين العام أو حصول عمليات مماثلة يمكن أن تشكل وفق تعريف موديز امتناعاً عن السداد".

وكانت "فيتش" خفضت في آب الماضي تصنيف لبنان درجة واحدة من B- إلى CCC، في حين أبقى "ستاندر أند بورز" تصنيف لبنان على BB-، مرجحة استمرار تراجع ثقة المستثمرين ما لم تتمكن الحكومة من تطبيق إصلاحات بنوية لتقليل العجز في الموازنة وتحسين النشاط التجاري.

وتأتي هذه التقارير المتشائمة عن لبنان فيما تشهد البلاد انتفاضة شعبية عارمة في ظل تدهور اقتصادي تجلى في نسبة نمو شبه معدومة العام الماضي، وتراكم الديون إلى ٨٦ مليار دولار، أي ما يعادل ١٥٠% من إجمالي الناتج المحلي، وهو من أعلى المعدلات في العالم.